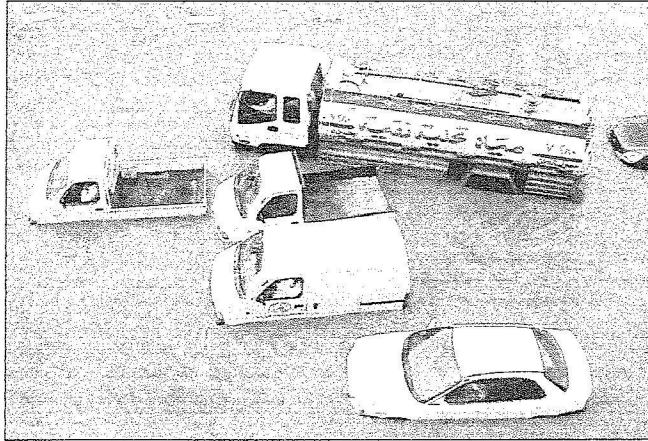


د. الختلان لـ «الرياض»: المشكلة في إدارة المشاريع بجدة وماحصل ليس في قرية نائية!

جمعية حقوق الإنسان : الرفع للمقام السامي بتقرير مفصل وتوصيات حول « كارثة جدة »

نتعطف على وصف «العشوائية» ، وجميع أملاء جدة مسؤولون عن غرق المدينة في ساعات

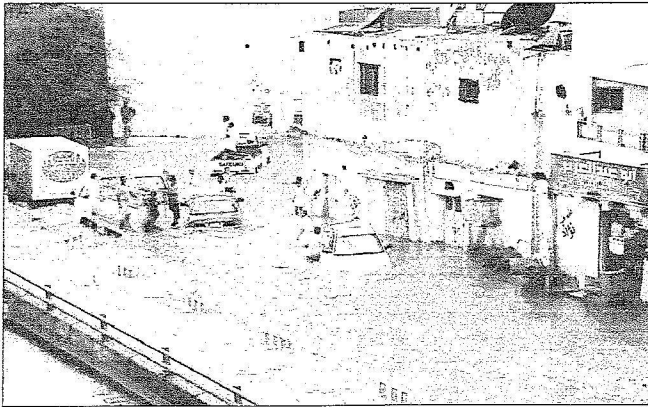


الرياض-محمد الغنيم

■ حذرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجهات الحكومية المعنية بكارثة جدة من التقليل من ضخامة ماحدث. مطالبة بوضع الأمور في إطارها الصحيح وتحمل كل مسؤوليته الكاملة فيما حصل دون التلويح بتدابير غير منطقية.

وطالبت الجمعية التي قامت بجولة رقابية ميدانية أسس على الأحياء التي تعرضت للكارثة " كما تسميها بأن لايفلق ملف هذه القضية الهامة جداً دون مسائلة ومحاسبة لمن تقع عليهم المسؤولية حتى لايتكرر صور وأرقام الضحايا المفعجة التي شاهدها الجميع والخسائر الكبيرة التي خلفتها الكارثة.

وكشف نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان والمتحدث الرسمي للجمعية الدكتور صالح الختلان في تصريح لـ «الرياض» عن تقرير مفصل سترفعه الجمعية للمقام السامي قريباً حول ماحدث متضمناً توصيات عدة واعداء المتضررين بأن يكون التقرير شفافاً وواضحاً يقدم الصورة للمقام الكريم كماهي مؤكداً أن تقارير الجمعية تلقى دائماً التقدير والاهتمام



جانب من الفيضانات

من لدن خادم الحرمين رعاه الله حيث إن الجمعية جهة محايدة وأهلية وتحرص على المصلحة العامة فوق كل شيء ولها مصداقيتها فيما تعمله .

وقال د. الختلان إن الجمعية وقفت بالأمر على حجم الكارثة ورصدت مدى التزام الجهات المعنية ميدانياً بمهامهم وواجباتهم لرفع الضرر عن المتضررين ومساعدتهم وفق التوجيهات العليا التي صدرت كما تابعت بشكل مباشر كل ما يخص هذه الكارثة بالتواصل مع أعضاء الجمعية في مكة أو من خلال تقارير الجولة الميدانية أو برصد ما ينشر في وسائل الإعلام أو بالتواصل مع الخبراء والمهندسين الذين حضروا قبل فترة من حدوث كارثة فيما يتعلق بمشاكل الصرف الصحي وتصريف السيول، مشيراً إلى أن ما حدث لم يكن في قرية نائية بل في ثاني أكبر مدن المملكة وفي ظل طفرة تنموية في مشاريع البنية التحتية حيث صرفت

الدولة رعاها الله خلال الثلاثة عقود الماضية وما قبلها المليارات من الريالات ثم نتفاجأ جميعاً بما حدث .

وشدد د. الختلان في سياق تصريحه على وجود مشكلة كبيرة في إدارة المشاريع وتنفيذها في جدة على وجه التحديد ملمحاً إلى أنه سبق الحديث عن ذلك أكثر من مرة ولكن للأسف لم تلقِ صدًى ولا متابعة إلا أن ما حدث الآن كشف حقيقة ما كان يقال.

وتحفظت حقوق الإنسان على لسان متحدّثها الرسمي علي مايرتد بأن الأحياء التي طالها الضرر عشوائية مؤكداً أنها أحياء متكاملة الخدمات وتصلها حتى الخدمات الحكومية ما ينفي كونها عشوائية واستطرد قائلاً حتى لو كانت كذلك من المعروف أنه لا يستطيع أي مواطن أن يبني منزله إلا بتصريح وقسح وصكوك ملكية وبالتالي فالمسؤولية يجب أن تقع على الجهات المعنية في ذلك وكل ذلك لا يبرر ما حدث ونحن نقف

على أرقام كبيرة من القتلى الأبرياء والنساء والأطفال، مشيراً إلى أن هذه المشكلة قديمة وكل الأمانات السابقة تقع عليها مسؤولية في ظل التصريحات السابقة لأمناء المحافظة السابقين منذ سنوات بحل المشكلة والميزانيات التي كانت ترصد دون نتيجة حيث شاهدنا جدة خلال (أربع) ساعات فقط تنتهي أحياء بكاملها تماماً وتفتقد أرواح ساكنيها وتضيع ممتلكاتهم وتدمر بهذا الشكل المأساوي.

وناشد نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان في نهاية تصريحه وزارة المالية بشمول التعويضات لسيارات المواطنين التي تضررت مؤكداً أنها من الممتلكات العامة كالمنازل وغيرها وليس لأصحابها دور فيما حصل لها والدولة قادرة على ذلك ولم تقصر حيث يجب أن لا تقلل من حجم خسائر المواطنين لذا ينبغي أن يكون التعويض شاملاً للجميع.